

## مقدمة

منذ عام 1933، أي منذ عهد "الدولة في الطررق"، كانت الصناعات العسكرففة الإسرائففة (ناعس) أحد ءارة الأساس في دولة إسرائف وأءت دورًا هامًا في بناء الدولة، الءفاظ على أمنها وضمن الترففء الءائم للوءات المءاربة بالسلاح. منذ قفام الدولة شكّلت ناعس منظمّة صنائفة في المرافق الاقتصائفة، في مكانة وءة مّلءقة بوزارة الءفاع، وءناولت الأبعاء، التطوفر وإنءاج السلاح، الءءفرة، المنظومات والمعدّات العسكرففة لءفش الءفاع الإسرائفف وللتصءفر.

في تشرين الءانف 1990 تمّ إنشاء ناعس كشركة ءكومفة. ءلال سنواء نشاطها كشركة، كانت ناعس تعاني من صعوباء اقتصائفة ءمة، انعكست في الءسائر الكبفره على مدار السنواء. في أعقاب هذه الصعوباء ءاولء وزارءا الءفاع والمالففة على مدار سنواء عءفءة ءصءة الشركة أو ءمءها مع شركة ءكومفة أءرى.

نصّ قرار اءءءته اللءنة الوزارفة لشؤون الءصءة في كانون الأوّل 2013 وءمّ تعءفله في أفر 2014، على إنشاء شركة ءكومفة بملكفة ءاملة للءولة تُسمف ناعس للمنظومات م.ض، نقل النشاط التجارف لناعس إلى ناعس للمنظومات، وءلّ ملكفة الءولة في ناعس للمنظومات تُباع ببفع ءاصّ. كما نصّ هذا القرار على أنّ مصانع ناعس الواقعة في منطقة الشارون تُنقل إلى موقع الشركة في رماء ببفع في النقب.

في آءار 2015 بدأت إءراءاء ببفع ناعس للمنظومات، ومن ببب الأطراف المعنفة بالمشاركة في هذا الإءراء، اءءارت سلطة الشركاء الءكومفة، بموافقة وزارة الءفاع، المشاركون ففه. في مطلع كانون الءانف 2016 ببقت في هذا الإءراء شركة إلبب للمنظومات م.ض فقط.

إنّ في ءصءة ناعس فوائء ءمة من بببها إءلاء أراضف ءاء قفمة مالفة كبفره في منطقة الشارون، انءقال مصانع الشركة إلى النقب وءعزفره، معالءة تلوءء التربة والمفاه الكبفرفن في منطقة الشارون، النهوض ببناء عשרاء آلاف الوءءاء السكنفة في مناطق علفها طلب في مركز البلاد، للءءففف من ضائفة السكن وءلاء المعفشة، ترشفء الشركة وءءسفن أءائفها ووقف تعلّفها المالفف بالءولة، هذا التعلّق الءف ءلف مواطنف الءولة ءئف الآن أكثر من 5- ملفارات شفكل ءءفء. لكن، قبل ببفع مملكاء

الدولة كان من المفروض أن يُجرى بالتعاون بين الوزارات المعنية بحث أساسي وشامل، يستند إلى معطيات كاملة ومفصلة- بشأن تأثير الخصخصة على مجالات معينة في المرافق الاقتصادية، الاقتصاد والأمن.

بناءً على السياسة التي حدّدها، للتنبيه مسبقاً إلى وجود نواقص تبدو في نشاط الهيئات الخاضعة للرقابة والدفع إلى إصلاحها، أصدرت أوامري بالنسبة إلى سلامة إجراء خصخصة شركة تاعس، على ضوء ادّعاءات تتعلق بهذا الأمر وصلت إلى ديوان مراقب الدولة. لقد نُقّدت الرقابة في وقت حقيقي، خلال عملية الخصخصة، علماً بأنّ الإجراء لم ينته بعد وقد تطرأ عليه تغييرات، بما في ذلك اتخاذ قرارات أخرى- الأمر الذي حدث.

تناولت الرقابة من بين ما تناولته جوانب ذات صلة بالمواضيع التالية: نشاط لجنة المناقصات لبيع أسهم الدولة التي تعمل من خلال سلطة الشركات الحكومية؛ التأثير الممكن لبيع تاعس للمنظومات في السوق الأمني في إسرائيل، بما في ذلك الشركات الأمنية الحكومية - الصناعات الجوية لإسرائيل م. ض ورفائيل- المنظومات القتالية المتقدمة م. ض (رفائيل)؛ تقديرات قيمة تاعس للمنظومات بما في ذلك الأخذ بعين الاعتبار قيمة التآزر<sup>1</sup> المتوقع للشركة بالنسبة إلى المشتري؛ إلزام المشتري بدفع حوالي 1.1 مليار شيكل إضافة إلى المبلغ المدفوع بناءً على عرض التكلفة الذي سيقدّمه؛ نقل نشاط الشركة إلى رمات بيكع في النقب؛ وتصريح من جانب مدير سلطة الشركات سابقاً أمام مجلس إدارة شركة تاعس الذي تناول سلامة إجراء الخصخصة.

خلال الرقابة، توجّهت بشكل استثنائي خلال عملية الخصخصة إلى الوزراء المسؤولين عن شؤون تاعس للمنظومات، ليعملوا على إصلاح النواقص من أجل النهوض بالخصخصة وفق قواعد الإدارة السليمة التي ستتحقق أفضل النتائج لصالح الدولة. وبالفعل عمل الوزراء في هذا السياق.

بالإضافة إلى ذلك، أجزت هيئات خاضعة للرقابة تغييرات في بعض المواضيع التي تطرقت إليها نتائج الرقابة، ومن بينها فحص التأثير الممكن لبيع تاعس للمنظومات لإلبيت في السوق الأمني في إسرائيل، بما في ذلك في الشركات الأمنية

1 التآزر- تعاون بين أطراف مختلفة يحقّق نتائج أفضل من مجمل النتائج التي كان بالإمكان الوصول إليها في ما لو عمل كلّ طرف بشكل منفرد.

החכומייה، وإجراء تقديرات القيمة الأخرى على ضوء الخشية من تضارب المصالح من جانب مقدّر القيمة. بالإضافة إلى ذلك، في نهاية عام 2015 حدّدت وزارة الماليّة سعرًا أدنى بلغ 1.1 مليار شيكل جديد لشراء ناعس للمنظومات؛ وفي آذار 2018 خلال الرقابة قرّرت لجنة المناقصات لبيع أسهم الدولة أن تبيع أسهم الدولة في ناعس للمنظومات لإلبيت بقيمة 1.8 مليار شيكل جديد ومبلغ إضافي بلغ 100 مليون شيكل جديد وهو مبلغ "منوط بالنتائج" الاقتصادية لناعس للمنظومات. على أساس الرقابة التي تُفّذت ونتائجها ضُمّن هذا التقرير توصيات تتعلّق بسيرورات الخصخصة التي ستجري في المستقبل، إذ أنّ الهدف من الرقابة هو استخلاص العبر.

**تعمل وزارنا الدفاع والماليّة على تطبيق قرار الحكومة بخصخصة ناعس كما عملا في القضايا التي كشفت عنها الرقابة. إلى جانب ذلك، كما يتبيّن من تقرير الرقابة الحاليّ، هناك نواقص أخرى، كما أنّ هناك مجال للتّحسين خاصّة في كلّ ما يتعلّق بعمليّات الخصخصة المستقبلية وفحص التأثيرات الممكنة لبيع ناعس للمنظومات لإلبيت في السوق الأمنيّ، بما في ذلك تأثيره في نفعات الشراء في وزارة الدفاع والمسّ الممكن بالشركات الأمنيّة الحكومية- الصناعات الجوّية ورفائيل، وذلك لأنّهما تتنافسان معها في تشكيّلة من مجالات النشاط في السوق الأمنيّة المحليّة وسوق التصدير أيضًا. كلّ هذا أيضًا لنلّا يتضرّر تزويد جيش الدفاع الإسرائيليّ بالوسائل القتاليّة. أنا واثق من أن تنفيذ التوصيات سيساعد دولة إسرائيل في تحقيق نتائج اقتصادية مثلى في عمليّات الخصخصة القادمة.**



**يوسف حاييم شفير، قاض (متقاعد)**  
مراقب الدولة  
ومندوب شكاوى الجمهور

أورشليم القدس، حزيران 2018